

تأثير الحرب على الإرهاب في طبيعة الدراسات الأمنية

بن صغير عبد العظيم

جامعة بسكرة

الملخص:

يأتي مفهوم الأمن الإنساني في سياق النظرة النقدية لمفهوم الأمن التقليدي الواقعي الذي يركز على أمن الدولة وحماية حدودها من أي اعتداء خارجي، بينما الأمن الإنساني كمقاربة نقدية تركز على الإنسان الفرد ككيان بشري محب للبقاء والعيش الكريم، وعليه فأى سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد، بجانب أمن الدولة، فالأمن الإنساني هو أحد المفاهيم التي برزت على مستويين: المستوى الرسمي من خلال تبني بعض الحكومات والدول والمنظمات الدولية والإقليمية لهذا المفهوم. المستوى الأكاديمي من خلال مناقشة بعض الباحثين والأكاديميين للمخاطر التي تهدد الأمن الإنساني..

أولا : التحول في مضامين ومدلولات الأمن.

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغيير المشهد الدولي بعد الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية، حكرًا على الدولة القومية إذ أصبح هناك فاعلين دوليين من غير الدول، كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومن ناحية أخرى تحول في مصادر التهديد فلم يعد التهديد العسكري الخارجي هو المصدر الوحيد لتهديد أمن الدول⁽¹⁾.

1: اتساع نطاق مفهوم الأمن

لقد ظلت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب المدرسة الواقعية، والموضوع الأساس هو المحافظة على السيادة الوطنية، لأنها هي الضامن الوحيد لأي اعتداء خارجي، وعلى غرار التصور الواقعي لمفهوم الأمن: قدم «باري يوزان» «Bozan Barry» دراسة تؤيد منطلق أن معضلة الأمن (sécurité la de Dilemme) صالحة فقط للصراعات التي تشهدها الجماعات الإثنية، أو على مستوى عالمي أشمل، كما عبر عنه صمويل هنتجتنب: «صدام الحضارات» كنوع من تناقض الأفكار الثقافية⁽²⁾، وفي نفس الاتجاه ذهب تيار ما بعد البنيوية (structuraliste Poste) في توجيه أطروحات نقدية في المضامين التقليدية لمفهوم الأمن، ويدعو إلى إعادة النظر ليس في وسائل التهديد ومصادر التهديد، بل في الوحدة الأساسية للتحليل، أو ما يعبر عنه بالطرف المعني بالأمن، هل هو الدولة فقط أو المجموعة أو الفرد، وهذا ما ينسجم مع المنظور ما بعد الحداثي «moderne Post» الذي يري بأن الأمن يجب أن لا يقتصر على رفاهية الدولة

حمايتها، بل يفترض أن يهتم بالفرد والمجموعة ويعزز رفاهيتهم⁽³⁾ وهو الطرح الذي ذهب إليه «موليير» - «Mu ler» حين تكلم عن ثلاثة مستويات للدراسات الأمنية، عن طريق تحديده للأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد عن طريق الجدول التالي⁽⁴⁾:

الكيان موضوع الأمن	القيم المحددة
الدولة	السيادة والقوة
المجموعة	الهوية
الفرد	الرفاه والبقاء

جدول يوضح مستويات التحليل في الدراسات الأمنية

المصدر: عادل زقاع إعادة صياغة مفهوم الأمن، لبرنامج البحث في الأمن المجتمعي متحصل عليه من:

<http://www.geocities.com/adalzeggagh/recont/20079?htm>

آخر تحديث 01/09/2007

الانطلاق من التقييمات السابقة يذهب كل من «باري بوزان» «BOZAN Barry» و«أولي ويفر» «OleW ver» إلى أن التهديدات التي تواجه المجتمع هي التناقضات على مستوى الهوية، اللغة، المعتقد، الثقافة، القضايا الإثنية، فتظهر مجموعات تواجه مجموعات أخرى بهويات ومرجعيات إثنية مختلفة مما يؤثر على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، وهو ما أطلق عليه باري بوزان «BarruBozAn» بالأمن المجتمعي⁽⁵⁾ الذي يتحقق من خلال تجاوز «المأزق المجتمعي» وتوفير الأمن للمجموعات والاقليات التي تنتم بهويات مستقلة. لكن المشكلة أتت تجاوز هذا «المأزق المجتمعي» قد يتعرض فيه الفرد (الإنسان) إلى تهديد حريته وكرامته وانتهاك حقوقه ورفاهيته، في حين أن المجموعة قد تنتم بهوية مستقرة، وتماسك اثني.

ما استدعى الأمر النزول إلى المستوى الثالث في التحليل في الدراسات الأمنية الذي يركز على الفرد كوحدة للتحليل، وهو ما ذهبت إليه المقاربة النقدية للأمن بعيدا بحيث تركز على توفير عناصر الصحة والتغذية والرفاهية والكرامة بالإضافة إلى الأبعاد الشخصية، وهو ما أطلق عليه بالأمن الإنساني⁽⁶⁾.

لقد ساهم مفهوم الأمن الإنساني في اتساع نطاق محور التركيز، من أمن الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات، داخل تلك الحدود، وفي ما يتجاوزها، فالفكرة هي أن يكون الناس آمنين، لا أن تكون الأراضي الواقعة داخل الحدود آمنة فحسب من العدوان الخارجي، لأن التصور التقليدي لعقيدة الأمن تلقى المسؤولية الكاملة على الدولة لوحدها في حماية أمن الدولة، بينما الأمن الإنساني هو مسؤولية مشتركة بين جميع الناس، الذين يرغبون في العيش الكريم والمشارك، فالأمن الإنساني يركز على «المخاطر المصاحبة للانتكاس»، فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وتهدد استمرار الحياة وكرامة الإنسان⁽⁷⁾.

2: الأمن الإنساني في مقابل أمن الدولة:

نظرا لاتساع نطاق مفهوم الأمن والتحول الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتحول وسائل ومصادر التهديد، والتحول في نمط الصراعات التي كانت سائدة سابقا ما بين الدول والتي أصبحت داخل الدولة نفسها، ما بين المجموعات المتناقضة عرقيا ولغويا واثنيا. مما جعل مواجهة مثل هذه

التحديات الجديدة عن طريق استخدام القوة العسكرية، أمر غير وارد، أو أن تكاليفه ونتائجه السلبية أكبر من أهدافه المعلنة.

غير أن أنصار أمن الدولة (الأمن بالمنظور الواقعي)، ما زالوا يؤكدون على ضرورة التفوق العسكري للدولة في مقابل حماية مصالحها القومية ولو على حساب التنمية والتعليم والصحة، وهي الفكرة التي تبناها سابقاً آدم سميث «Smith Adams» حيث يرى «أن الاختيار بين الدفاع والثورة يستدعي الانحياز إلى الدفاع»⁽⁸⁾. وينطلق أنصار المنظور التقليدي في تعريفهم للأمن من فكرة ارتباط الأمن بالصفة القومية، والذي يحيل مباشرة إلى ضرورة وجود الأمة الدولة الراعية لسيادتها، والراعية لأشكال التهديدات الممكنة الآتية من دول أخرى، سواء كانت دولاً مجاورة أو بعيدة وهذا يعني افتراض أن العلاقات بين الأمم، الدول هي في أحد أوجهها علاقات تنافر يكون فيها الاعتداء أحد الأشكال الممكنة للسلوك كالاحتلال، السيطرة، الهيمنة، التوسع، الوصاية، وبالتالي تجمع جميع دول العالم بأن أمنها القومي أكثر الأمور قداسة في حياتها إلى حد أن يستدعي تهديد أمنها حالة من الحرب الفعلية»⁽⁹⁾.

ويذكر عبد الوهاب الكيلاني في الموسوعة السياسية تعريفاً للأمن القومي بأنه «تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»⁽¹⁰⁾.

فمن خلفية الأمن الوطني انطلق أنصار أمن الدولة، في بناء مخططات أمنية دفاعية تقوم على تعزيز القوة العسكرية لتأمين الحدود والمؤسسات والحيلولة دون التعرض لأي اعتداءات خارجية فرضتها طبيعة البيئة الدولية السائدة أثناء الحرب الباردة، غير أن إفرازات الوضع الدولي الجديد انعكست على الدراسات الأمنية في ضرورة تبني مفاهيم ومذلولات جديدة تكون أكثر قدرة وأكثر تفاعلية على المستوى الإستراتيجي والمنهجي في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة، والترتيبات التي نشأت عقب انتهاء الحرب الباردة.

وبظهور أحداث 11 سبتمبر 2001 وبروز الإرهاب العابر للحدود، وعن طريق استخدام طائرات مدنية كصواريخ باليستية في تهديد الأمن الداخلي لأقوى دولة في العالم، وتبني سياسة الحرب على الإرهاب، التي تعتمد بالأساس على استخدام القوة العسكرية في ملاحقة الإرهاب والإرهابيين مما أعاد الاعتبار لمفهوم الأمن الواقعي، وثار جدل عميق حول هل يمكن التنازل عن أمن الدولة لحساب الأمن الإنساني؟ وما هي الحدود الفاصلة بين تحقيق الأمن الداخلي والدفاع الخارجي؟ وكيف يتم التوفيق بين أمن الدولة وأمن الإنسان؟ ولمن تعطى الأولوية هل لأمن الدولة أو لأمن الإنسان؟.

ما سبق يتضح أن هناك تصورين سائدين على الأقل في الدراسات الأمنية يدفع كل منهما الآخر إلى تأكيد الانطباع بأن هناك فصل من حيث الممارسة بين الأمن الدولتي والأمن الإنساني، غير أن الأمن الإنساني كمقاربة نقدية جديدة لا يحل محل الدولة، فكتن منهما يعتمد على الآخر، فالأمن بين الدول يظل شرطاً ضرورياً لتحقيق أمن الناس، ولكن الأمن الوطني (القومي)، أمن الدولة وحدها لا يكفي لضمان أمن الناس، وعليه فالدولة مطالبة بتوفير شتى أنواع الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد، وخاصة إذا كانت الدولة سلطوية ومتعسفة وقمعية⁽¹¹⁾.

فالأمن الإنساني لا يتوقف عند حدود استخدام القوة العسكرية وتأمين الحدود بل يتجاوزها إلى أبعد من ذلك إلى استخدام القوة الناعمة أو اللينة (Power soft The)، في ضمان الأمن، كالتنمية الشاملة وخلف بيئة تمكينية لحياة الإنسان وتوسيع اختياراتهم نحو العيش بطرق أفضل وضمان كل وسائل الحماية التي

تحتترم القيم والمثل العليا للكرامة الإنسانية.

إن التعارض الظاهري بين أمن الإنسان وأمن الدولة يثير التساؤل حول العلاقة التي تربط، أمن الإنسان بالمفاهيم الأخرى المتمحورة حول الإنسان، من قبيل التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة فهذا لا يعني تهميش دور الدولة. ففي التحليل النهائي، الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعدد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة. والأمن الإنساني من هذا المنظور هو مكمل لأمن الدولة بتركيزه على الإنسان، وبمعالجة المخاوف التي لم تعتبر تهديداً لأمن الدولة⁽¹²⁾. ويستهدف توسيع منظور التنمية البشرية بتركيزه على المخاطر المتعلقة بالمعوقات وتخطي مفهوم النمو التكافئي.

3: الأمن الإنساني مقابل التدخل العسكري الإنساني:

تعتبر السيادة خاصة جوهرية من خصائص الدولة وهي التي تمنحها القدرة على ممارسة السلطة وبسط هيبتها على إقليمها وقد اهتم فقهاء القانون الدستوري بمسألة السيادة نظراً لخطورة انتهاكها، فالدولة تتصرف في نطاق إقليمها على صعيد المجتمع الدولي بناء على قواعد القانون الدولي العام، الذي تعتبر فيه السيادة العمود الفقري، وهو الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة⁽¹³⁾.

فالسيادة تعني قدرة الدولة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي، بحرية كاملة، دون الخضوع إلى سلطة خارجية، غير أن موضوع السيادة يتعرض لانتهاكات وخروقات سياسية وأمنية واقتصادية في ظل تحولات العولمة وإفرازاتها وأصبح الحديث عن القيم المرنة للسيادة، وليس القيم الصلبة غير قابلة للاختراق، وفي هذا الإطار تطرح إشكالية التدخل العسكري الإنساني كتهديد لسيادة الدولة كقيمة مقدسة لا يجوز المساس بهيبتها، تحت ذريعة مبدأ عدم التدخل الذي تم استبداله بمبدأ التدخل العسكري لإغراض إنسانية، وهذا ما لاحظناه جلياً في فترة التسعينات من القرن الماضي، الذي تم فيه التبرير للتدخلات العسكرية القسرية في حالة كوسوفو سنة 1998، ورواندا ويورندي سنة 1995، والصومال سنة 1991، ففي هذه الحالات كانت هناك مذابح وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، يمارسها طرف ضد آخر أو تمارسها الأطراف ضد بعضها البعض، كما كان الحال في رواندا بين الهوتو والتوتسي، فيما رأيت قوى كبرى، أن من واجبه التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة، أو حلف الناتو، لوقف هذه الانتهاكات ثم إعادة بناء السلم الاجتماعي في هذه البلدان، وقد كان هذا التدخل قسرياً دون رغبة الأطراف محل التدخل⁽¹⁴⁾.

فكوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة تكلم في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة للرابعة والخمسون وذلك يوم 20 سبتمبر 1999 عن تصورين للسيادة «souv – la de Conception raineté»، فواحد متعلق بالدولة والآخر بالأفراد، استثناء لأزمة كوسوفو، ونزاعات تيمور الشرقية، حيث قال: «سيادة الدولة هي أكثر من أساسية، ولكنها تعرف إعادة النظر في مضمونها، بسبب قوى العولمة، والتعاون الدولي، فاليوم يجب الاعتراف، بأن الدولة هي في خدمة الشعب، وليس العكس وفي الوقت نفسه، سيادة الأفراد، تكون من خلال مجموعات حقوق الإنسان، والحريات الأساسية لكل فرد»⁽¹⁵⁾. وهذا الكلام جاء على خلفية تدخل قوات حلف شمال الأطلس في كوسوفو سنة 1998، حيث أكد كوفي عنان في السياق نفسه بأن «الأكيد هنا أن أي مبدأ قانوني، حتى وإن تعلّق بمبدأ السيادة، لا يسمح له بأن يقوم بتنفيذ جرائم ضد الإنسانية»⁽¹⁶⁾.

فأصبح مبدأ التدخل العسكري الإنساني يستخدم لأغراض سياسية وتوسعية مرتبطة بصراع النفوذ

وتناقض المصالح وانتهاك السيادة وليس من أجل تحقيق الأبعاد الإنسانية، وإلا ما مصير الوضع الإنساني المتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي لم تتحرك آلية التدخل العسكري الإنساني من أجل فرض النظام وإعادة الوضع الإنساني إلى حالته الطبيعية.

وبنظرة سريعة من أجل مقارنة بين حالات التدخل العسكري لأغراض إنسانية، وبين مشاركة قوات عسكرية لثمانية دول في أعمال الإغاثة الإنسانية للمتضررين، في كارثة تسو نامي، تتضح عدة فروق جوهرية، منها أن هذه المشاركة الأجنبية كانت طوعية وليست إجبارية، وتتم بالتنسيق مع الدولة المعنية والمتضررة، ولا تهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة سياسيا أو عسكريا، وأنها مشاركة كانت نتيجة كارثة طبيعية، وليست لها أي مهام قتالية وأن مدة المهمة تتوقف على طبيعة وحجم الكارثة ومدى الحاجة إليها، ومثل هذه الفروق تعني أننا أمام مهمة دولية ذات طبيعة خاصة لا علاقة لها بالتدخل الإنساني القسري⁽¹⁷⁾.

إن مثل هذه الأعمال تعني درجة عالية من الترابط الإنساني، وتفعيل الأعمال التطوعية في خدمة الأوضاع الإنسانية المتردية، الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الفقر والجوع والحرمان والتلوث البيئي، وحالات الاضطهاد والتي تمس بحقوق الإنسان بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنسية أو الوضع السياسي.

إن مفهوم الأمن الإنساني يتطلب عملية تفكير جدية في إعادة بناء العلاقات الدولية من منظور وحدة الجنس البشري في مواجهة التحديات التي تفرضها الطبيعة، والتي يعود جزء كبير منها إلى العبث والامسؤولية، التي يتعامل بها الإنسان مع البيئة، مما أنتج ظواهر تبعث على القلق، ولها نتائجها السلبية على ارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان المحيطات الثلجية القطبية والانحباس الحراري، واتساع ثقب الأوزون، والتفجيرات النووية في قاع البحار، وكل هذه الظواهر كفيلة بأن تغير البيئة تغيرا دراميا وتفرض نتائج كارثية بكل المعاني⁽¹⁸⁾. فالأمن الإنساني يتحقق في سياق مجهودات التنمية الإنسانية المستدامة والحكم الرشيد وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمعاملة الرحيمة مع الطبيعة لأنه جهد إنساني مشترك تقوم به الدولة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تقرير رفاهية الإنسان وتقوية أسباب العيش بكرامة وحرية.

ثانيا: التحول في طبيعة التهديدات الأمنية.

إن التهديدات الأمنية بالمنظور الواقعي، كانت تعني حماية الحدود الإقليمية بواسطة القوة العسكرية، وحمايتها من القوات المعتدية، أما في ظل مفهوم الأمن الإنساني، فقد تحولت التهديدات واتسعت لتشمل مخاطر التلوث البيئي والإرهاب العابر للحدود الوطنية، والتحركات السكانية الضخمة والأمراض المعدية والفتاكة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، الهجرة السرية، وأوضاع القمع والحرمان طويلة الأمد⁽¹⁹⁾.

فالدولة نفسها المسؤولة عن تحقيق الأمن، أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، وقد عجز المنظور التقليدي للأمن من التعامل مع تلك القضايا، إذ أن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح، كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط الجديدة من التهديدات، التي تفوق آثارها المدمرة، آثار التهديد العسكري المباشر، فتشير الإحصاءات أنه خلال العقد الماضي تم إنفاق 240 بليون دولار، على علاج مرض الإيدز، والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها، أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها، والخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد

يقتصر على المواطنين فقط، بل تمتد آثاره خارج الحدود الوطنية، في صورة تلوث وأمراض وأوبئة، وإرهاب، ولاجئين، ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاوناً على المستوى العالمي، وبأدوات مختلفة (انظر الملحق رقم 08) (20).

فالتحديات الأمنية الجديدة أفرزت أنماطاً مختلفة للصراعات إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61 صراعاً شهدتها عقد التسعينات من القرن العشرين كان 58 صراعاً منها صراعاً داخلياً، أي بنسبة 95% تقريباً من العدد الإجمالي للصراعات، و90% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين، ومعظمهم من النساء والأطفال، فالصراعات أصبحت بين الجماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين، كالنزاعات المسلحة في إفريقيا، والصومال ورواندا وليبيريا. ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وارتباطها بخلفيات، وجذور ممتدة وغاية في التعقيد بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان (21).

وفي سياق تحول أنماط الصراعات وطبيعة التحديات، التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال عام 1990 وحتى 2001 شهد العالم 57 صراعاً رئيسياً داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد أطراف النزاع، دارت النسبة الأكبر من تلك الصراعات خلال الفترة ما بين 1990 وحتى 1993 كان أكثرها في عام 1993، حيث بلغ عدد الصراعات الداخلية التي شهدتها العالم 36 صراعاً، وفي عام 2001 كان هناك 24 صراعاً داخلياً، نصفهم مستمر بحد أدنى ثمان (08) سنوات تقريباً، ومن بين العشرين دولة الأقل في دليل التنمية البشرية لعام 2002، توجد 16 دولة منها تعاني من صراعات داخلية (22) فالسمة الأساسية للصراعات هي أنها أصبحت تدور داخل حدود الدولة، والضحية هم مدنيون وليسوا من العسكريين.

ثالثاً : التحول في مصادر التهديد

ظلت مصادر التهديد التقليدية سائدة خلال فترة الحرب الباردة وما قبلها، وكانت متعلقة أساساً بالأطماع الخارجية، واختراق الوحدة الترابية، والنزاعات الحدودية، وكانت الدولة تواجه هذه التهديدات بزيادة الإنفاق العسكري على التسليح وتعزيز القدرات الدفاعية من أجل حماية سيادتها القومية ومصالحها الحيوية، وهذا ما ذهب إليه كل من «بوك» Bock و«بروكوفيتز» BrokoVitz، بالقول «بأن حماية الدولة من الخطر الخارجي تعني صيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها» (32) وفي السياق نفسه ذهب هانس مورغيننتو بأن أمن الدولة: «هو سلامة التراب الوطني ومؤسساته» (24).

أما الآن في ظل البيئة الجديدة والتحول في بيئة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة أصبحت مصادر التهديد ليست قادمة من دول أخرى بقدر ما هي نابعة من داخل الدولة نفسها، كمخاطر التلوث البيئي، والإرهاب العابر للحدود الوطنية، و التحركات السكانية السريعة، الأمراض المعدية، ومشاكل الأقليات والحركات المتمردة، والهجرة السرية و ندرة المياه والاقتحامات التكنولوجية والإعلام» (25).

وعليه فقد أصبح التهديد غير معرف وغير محدد المعالم، والقوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، من قبيل سرعة انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، والإرهاب العابر للحدود والتلوث البيئي وفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا الأمر يتطلب تعاون دولي من أجل مجابهة مثل هذه المخاطر الجديدة والتهديدات التي تجاوزت الدول كوحدات مستقلة. وأصبحت مسؤولية جميع المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية محلية أو عالمية، التي يجب أن تشعر بالمخاطر والتهديدات المشتركة جراء

مشكلات التلوث البيئي والانحباس الحراري أو انتشار الفيروسات القاتلة مثل الإيدز وأنفلونزا الطيور.

رابعا : التحول علي مستوى الفاعلين (النشطاء):

فلم تعد الدولة هي الجهة الوحيدة الفاعلة في إدارة القضايا الأمنية والوفاء بالتزامها في المحافظة على الأمن، إذ أصبحت الجهات الفاعلة متنوعة ومتعددة النشاط، كالمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لها دور فاعل ومحوري في تحقيق الأمن، كما هو الحال بالنسبة لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) إذ أصبحت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية تلعب أدوار حاسمة في التوعية والتوجيه نحو تطور المرض وطرق انتشاره وانعكاساته الجانبية على الفرد والمجتمع. كذلك الأمر بالنسبة لحضر الألغام الأرضية وتعبئة الجهود على نطاق واسع دعما لحقوق الإنسان. فالفعل والتأثير في العلاقات الدولية لم يعد حكرا علي الدولة ، إذ أثبتت أحداث 11/09/2001 بروز نشطاء جدد وفاعلين آخرين يمكن لهم إعاقة نشاط الدولة وذلك في ظل ما يعرف بالدولة العاجزة⁽²⁶⁾.

وعليه يمكن استنتاج صعوبة مقاربة الأمن بالمنظور التقليدي وذلك بالنظر للغموض الذي يكتنف طبيعة الفاعلين المعنيين بالأمن فلم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني بالمفهوم الواقعي الناتج عن سباق التسلح والحرب الباردة، من إعطاء تفسيرات لطبيعة التحديات الراهنة التي تعرف تحولاً على مستوى الفاعلين⁽²⁷⁾.

خاتمة :

ساهمت سياسة الحرب على الإرهاب في زيادة حجم المخاطر والقيم المهددة للأمن الإنساني، وزيادة مستوى الانتكاس من خلال الأوضاع الإنسانية المتدهور (لاجئين، هجرة قسرية، أمراض وأوبئة، أوضاع بيئية مشوهة، الإرهاب المضاد، الأجسام المفخخة، الغازات السامة...الخ).

– كما فرضت سياسة الحرب على الإرهاب قيودا وتحديات أمام الطموحات النظرية للأمن الإنساني، وتراجعت مستويات إنجازه في الوقت الذي بدأ يتشكل على المستوى الأكاديمي والمستوى الرسمي جهوزية عالية لإحلال وترسيخ الأمن الإنساني في مقابل الأمن بالمنظور التقليدي، الذي يركز على حماية حدود الدولة، ولكن آليات الحرب على الإرهاب غلبت المنظور الواقعي في الدراسات الأمنية على مقاربة الأمن الإنساني الذي يبقى طموح نظري يفتقر لإرادة حقيقية تعزز متطلبات إنجازه، غير أننا لا ننكر التحول النوعي الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية من خلال النقاشات النقدية لمفهوم الأمن التي كانت سببا على الأقل في نقل مستوى التحليل من الدولة إلى الفرد.

الهوامش:

1/ لكاويوكويامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاع، قراءات عالمية، عدد 01، 2005، ص 39.

2/ Keith' Krouse' «Approche critique et constructiviste des étude de sécurité» ; AFRI' volume IV' 2003' P609 .

3/ عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، متحصل عليه من:

<http://www.geocities.com/adalzeggagh/recont.htm?20079>

4/ المرجع نفسه.

5/ Keith' Krause' OP' Cit' P610.

6/IBID;P611.

7/صاداكوأوغاتا، تقرير لجنة أمن الإنسان، أمن الإنسان الآن، مفوضية أمن الإنسان التابعة للأمم المتحدة، متحصل عليه من: <http://www.org.partnership learning.doc.sumary.arabic/docs>، آ

8/محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، أعمال ملتقى الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 158.

9/أيوب مدحت، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2003، ص 73.

10/جمال علي زهران، تأثير التحولات الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب، أعمال ملتقى الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 68.

11/فرين، غينولا، إعادة النظر في مفهوم الأمن ضرورة لإفريقيا، مؤتمر البرلمانات المتحدة من أجل وحدة إفريقيا، جوان 2002، ص 3.

12/محمد بغليلو، مرجع سابق.

13/إدريس قرفي، أثر السيادة الوطنية في تنفيذ أحكام القضاء الدولي، أطروحة ماجستير (قسم الحقوق، جامعة بسكرة)، 2006، ص 6.

14/حسب أبو طالب: من التدخل الإنساني إلى الأمن الإنساني: تقرير الإستراتيجي العربي، العدد 04 التاريخ 22/01/2006، ص 21.

15/Jean François Rioux' La sécurité humaine: une Nouvelle conception des relations internationales' Paris; L'Harmattan' 2001' P48.

16/IBID P49.

17/حسب أبو طالب، مرجع سابق، ص 15.

18/المرجع نفسه ص 16.

19/صاداكو، أوغاتا، أمن الإنسان وأمن الدولة، تقرير صادر عن لجنة أمن الإنسان، التابع للأمم المتحدة، ص 05.

20/خديجة محمد عرفة، مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم، مركز الإمارات للبحوث

والدراسات، متحصل عليه من:

<http://www.enasc.com/content.asp?contentId=2630>

21/ المرجع نفسه.

22/ خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن 21، مركز الإمارات للدراسات والإعلام متحصل عليه من:

<http://www.enasc.com/content.asp?ContentID=2630>.

23/ محمد شلبي، المرجع السابق، ص 157.

24/ Charles ;philippe'david jean 'jaquesRohche' theoires de la sécurité' dé-
finition approches' et concepts de la sécurité international.Paris: édition
Mon Chester ' 2002' P10.

25/ غاستيغر كورت، الأبعاد الجديدة للأمن الدولي: بين التعاون والمواجهة انتقالية والاستشفاف، العدد 01،
2003، ص 66.

26/ المرجع نفسه، ص 66.

27/ عادل زقاع: إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي. متحصل عليه من:

<http://www.geocities.com/Adel.zeghga/fr/fr.HML.68K>